

تشخيص يمن يعاني من الكسور..!!

> تحذر احدي كبار محلي المجموعة الدولية للأزمات في هذا المقال التحليلي من

عنف قادم في اليمن بسبب تردّي الأوضاع الأمنية والتنفيذ الانتقائي للمبادرة الخليجية

والتعيينات المثيرة للجدل فضلاً عن الحشود والمناوشات والخطاب الاعلامي الناري للتيارات

السياسية والمذهبية المتصارعة في اليمن..وتقول ان الحكومة لن تستطيع ان تحل جميع

الاشكالات ولكن عليها ان تبدأ بتحثيث الأمن والاستقرار كخطوة أولى..

«الميثاق» تعيد نشر المقال التحليلي..

الكاتبة/ أبريل لونغلي إيلي <

حين مايزال يتمتع بتأييد واسع النطاق، ومرجع ذلك جزئياً الى عدم وجود البديل، لكن فترة شهر العسل قد انتهت وبدا المواطنون محبطين بشكل متزايد جراء غياب الرؤية الاستراتيجية والسياسية وسلوب القيادة الذي غالباً ما يكرر أخطاء الماضي.

إن تحويل المسار السياسي بعيداً عن العنف وتوجيهه نحو حوار وطني ناجح يتطلب اتخاذ إجراءات فورية على أربع جبهات رئيسية: العودة الى المبدأ الاساسي، وتوحيد السياسات، إبعاد المعيقين، وإظهار نموذج جديد للقيادة.

وقبل كل شيء يجب على الرئيس والحكومة الائتلافية إعادة التركيز على الجانب الامني والانتعاش الاقتصادي.. من الصعب بمكان التأكيد على الشعور بانعدام الامن والذي يتسرب الى المدن الرئيسية في البلاد، لاسيما صنعاء وعدن كلتا المدينتين كانت هدفا لهجمات تنظيم القاعدة والاعمال الاجرامية المتزايدة.. وعلى الرغم من التقدم الذي تم إحرازه عبر إزالة نقاط التفقيش العسكرية التابعة للأطراف المتنافسة ماتزال صنعاء مقسمة من خلال سيطرة قوات الحرس الجمهوري على جزئها الجنوبي وسيطرة اللواء علي محسن والتجمع اليمني للإصلاح على ساحة التغيير وجامعة صنعاء في الجزء الشمالي الغربي والحدود القوي للعناصر القبلية لأل الأحمر في الحصة في شمال شرق العاصمة.

إن انتشار رجال القبائل المسلحين في العاصمة ووجود قوات الجيش في أو على مقربة من المناطق المدنية هو تذكير دائم باحتمال تجدد الصراع، نادراً ما ينتقل الرئيس هادي من منزله، وكذلك رئيس الوزراء يدير شؤون الدولة من منزله مما يبعث برسائل خوف وقلق الى السكان.

من المستحيل على الحكومة الائتلافية أن تحل جميع التحديات الامنية المعقدة والمتنوعة في البلاد، مع ذلك يمكن إعطاء الأولوية للوضع الأمني في صنعاء وعدن، فمن دون إيجاد حد أدنى من الاستقرار في هاتين المدينتين الرئيسيتين سيكون من الصعب الوثوق بالحكومة أو بالعملية الائتلافية، فكما الحال عليه - جميع كبار المنتفعين لديهم محفزات لرسم خطط لحماية انفسهم تحسبا لفشل الحكومة المركزية أو حدوث مزيد من التدهور، كما أن الحكومة بحاجة ماسة لخططة طوارئ اقتصادية ذات أولويات واضحة، لكن الحكومة الائتلافية تعاني من تصدع حيث تتألف من أطراف متنافسة قد تخوض تنافساً قريباً في الانتخابات إذا سارت الامور على ما يرام.

تقاسم غنائم الدولة

من غير المعقول أن يكون هناك اتفاق على استراتيجيات تنموية متوسطة أو طويلة الأجل.. لذلك ليس من الممكن تحديد أولويات الخدمات الأساسية، لاسيما الكهرباء والمياه وتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية الى السكان الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، وحتى الآن هذا لم يحدث، وعضوا عن ذلك الساسة منهزمون في توجيه أصابع الاتهام وتقاسم غنائم الدولة، كما أن المؤتمر الشعبي العام



يلعب لعبة توجيه اليوم وتصوير نفسه كضحية لسياسة الاقصاء وأحياناً يستمتع بلعب دور المعارض الجديد، أما أحزاب اللقاء المشترك فهم مهووسون بترصد تحولات «النظام القديم» وتركيز الموالين لهم في الوزارات الواقعة تحت سيطرتهم حتى يمكنهم تأجيب تجنب تحولات المؤتمر الشعبي العام. معظم المواطنين يريدون ببساطة حكومة فعالة على الأقل وإيجاد فرصة لبدء مفاوضات الحوار، وعلى الأرجح أنهم سيقولون بالولم على جميع أطراف مؤسسة النظام القديم - المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك - لفشلهم في عدم الوفاء بهذه المتطلبات الأساسية.

لقد أصبح هناك بعض التحسن في مستويات المعيشة، وبعض الوزراء والتكوقراط يعملون على توسيع هذه النجاحات.. لكن البيئة العامة للمنافسة لاتزال صفراً وقرانغ القيادة على المستوى الحكومي يعيق هذه الجهود، وعلى هذا النحو فإن إدخال تحسينات في الخدمات والأمن غير مستمر وغالباً ما يعتمد ذلك على الإرادة الفردية وتفويض المسؤولين المحليين لشحن الدعم لمدنهم ومنافطهم الخاصة، فمثلاً شهدت مدينة تعز جنوب البلاد بعض التحسن في الجانب الأمني والخدمات لوجود رؤية للحافظ الجديد، ونفس الشيء يحدث تدريجياً في مدينة صنعاء بعد تعيين أمين عاصمة جديد، لكن مايزال هناك غياب لاستراتيجية طوارئ على الصعيد الوطني، وعضواً عن ذلك يتم اختيار النخب لتضديم الهيكل الهرزلي للحكومة المركزية بينما يخسرون بقية البلاد.

المبادرة الخليجية قامت على أساس «لا منتصر ولا مهزوم» وبهدف توسيع المشاركة السياسية من خلال الحوار الوطني، وبعد مرور قرابة العام من التنفيذ، فإن الوضع السياسي الحالي ينحرف بشكل كبير عن هذه المبادئ، ويتسرب جو من الخوف وعدم الثقة الى الإطار السياسي مما لا يبشر بحوار فعال.

إن إعادة توجيه المناخ السياسي نحو مزيد من الشمولية الى حد كبير يتوقف على عاملين: تنفيذ معايير بناء الثقة تستهدف المجموعات المهمشة خصوصاً الجنوبيين، وتهدئة المخاوف من استمرار سياسة إقصاء الجنوبيين على صالح..



انتقاد «صالح» محاولة

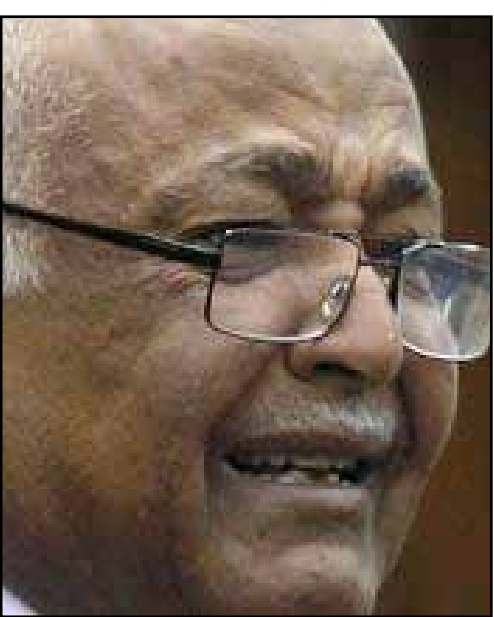
لصرف النظر عن معيقي المبادرة

عن معيقي المبادرة

المحافظين من حزب الإصلاح في محافظات تطوق معقل «حياة أو موت»، فعلى الرغم من استحالة مشاركة كل المجموعات أكانت منفردة أو تحت مظلة الحراك، فإن وجود كتلة كبيرة من المشاركين من الحراك هو عنصر أساسي للتوصل الى تسوية حية تتعلق بهيكل الدولة، لكن الى الآن تظل مشاركة الحراك بعيدة المنال، لقد بذلت اللجنة الفنية - المكلفة بإعداد جدول الأعمال وإجراءات الحوار الوطني - جهوداً متضافرة لمعالجة هذه القضية، فقد أعلنت اللجنة أن الأولوية الأولى للحوار ستكون القضية الجنوبية أو هيكل الدولة؛ وحذوية أو فيدرالية، وتدرس اللجنة تمثيلاً متساوياً بين الشماليين والجنوبيين في اللجان الفرعية المختصة بالقضايا الجنوبية لمرعاة المخاوف الجنوبية من أن تعادهم الأصغر سيضعف صوتهم في اتخاذ القرار النهائي.

ونفس هذه اللجنة دعت الحكومة الى تنفيذ ٢٠ معياراً لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.



الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر



اليمنيون

محبطون من تكرار

اخطاء الماضي

إن مشاركة الحراك الجنوبي في الحوار الوطني هي قضية «حياة أو موت»، فعلى الرغم من استحالة مشاركة كل المجموعات أكانت منفردة أو تحت مظلة الحراك، فإن وجود كتلة كبيرة من المشاركين من الحراك هو عنصر أساسي للتوصل الى تسوية حية تتعلق بهيكل الدولة، لكن الى الآن تظل مشاركة الحراك بعيدة المنال، لقد بذلت اللجنة الفنية - المكلفة بإعداد جدول الأعمال وإجراءات الحوار الوطني - جهوداً متضافرة لمعالجة هذه القضية، فقد أعلنت اللجنة أن الأولوية الأولى للحوار ستكون القضية الجنوبية أو هيكل الدولة؛ وحذوية أو فيدرالية، وتدرس اللجنة تمثيلاً متساوياً بين الشماليين والجنوبيين في اللجان الفرعية المختصة بالقضايا الجنوبية لمرعاة المخاوف الجنوبية من أن تعادهم الأصغر سيضعف صوتهم في اتخاذ القرار النهائي.

ونفس هذه اللجنة دعت الحكومة الى تنفيذ ٢٠ معياراً لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

استمرار نفوذ علي محسن

لا يبشر بإصلاحات حقيقية

.....

إدارة شؤون الدولة من

المنازل تخلق الخوف والقلق

لدى المواطنين

في انتخابات تنافسية فإن سلطاته لتغييرات بعيدة المدى ستكون مقيدة، أما الآن فإن الحل الافضل هو التنفيذ الكامل لقوانين الخدمة المدنية النافذة.. هذه القوانين لاسيما تلك التي تحكم التوظيف بالمؤهلات والتدوير والتحقيق في الفساد والسلم بالتغيير، ستكون هي الأكثر دواماً وتتلأم مع رغبة شعبية لتعزيز سيادة القانون والاحترافية.

صالح ومحسن

إن إحدى أهم عيوب الاتفاقية الخليجية هو فشلها في إزالة صالح وشريكه لفترة طويلة اللواء علي محسن من المشهد السياسي، وبطبيعة الحال فإن إزالة هذين الرجلين لن تحل مشاكل اليمن بطريقة سحرية، فلهيها شبكات من الولاء والنفوذ سيستمر تأثيرها حتى لو طلب منهما البقاء خارج البلاد خلال الفترة الانتقالية، لكن حتى الآن معظم اليمنيين من مختلف ألوان الطيف السياسي مقتنعون بأن خروجهما من الحياة السياسية من شأنه على الأقل أن يبنى الثقة ويعطي الرئيس الجديد مزيداً من الحرية لاتخاذ القرارات البتاءة.. وهناك مطلب بأن تغادر البلاد قائمة طويلة من المعيقين منهم نجل صالح - أحمد علي - والشيخ الاصلاحي القوي حميد الأحمر.

لكن القاسم المشترك بين معظم اليمنيين باستثناء المقربين من صالح ومحسن هو أن هاتين الشخصيتين هما أكثر العقيات الراسخة أمام بناء الثقة وتحقيق الإصلاحات.. إن النقاشات الاولى لتغيير النظام في مارس ٢٠١١م بدأت بمقترح من صالح بأن يخرج مع محسن من البلاد، ومع انحراف العملية الانتقالية نحو تجدد الصراع والغرق في التنافس بين الأحزاب السياسية القديمة والسياسيين فإن الوقت ربما قد حان لإعادة النظر في مزايها هذا المقترح.. فمن الواجب على الرجلين أن يغادرا البلاد.

إن هادي في وضع لا يحسد عليه، لقد تولى الرئاسة بعد ٢٣ عاماً وهو يرى صالح يعمل لتوطيد السلطة في أيدي أفراد عائلته وانصاره المقربين، وفي نفس الوقت فإن الشريك السابق والمنافس الحالي لصالح، محسن يحتفظ بمنصبه كقائد للفرقة الأولى مدرع والمنطقة الشمالية الغربية، وعلى نقيض هذين الرجلين، فإن هادي ليس لديه عملياً أية قاعدة موجودة مسبقاً لدعمه في الجيش أو في الحكومة أو في المؤتمر الشعبي العام أو في نظام الولاءات القبلي المعقد في شمال البلاد.

لقد جاء هادي الى السلطة بدعم دولي وعبر انتخاب شعبي صوت فيه اليمنيون من أجل الخروج من الأزمة أكثر من التصويت له.. المواطنون يعتقدون الأمل على الرئيس هادي في إجراء التغيير السلمي.. لقد انتهت فترة شهر العسل وأصبح هناك قلق متزايد في أن أسلوب قيادته غالباً ما يركز أخطاء المحسن، هناك الكثير يشعرون بالإحباط من قيام هادي بتفضيل أفراد من قبيلته ومنطقته مع استبعاد الآخرين.

وبعيداً عن الحاجة الى طمأنة المجموعات المهمشة على مواقعها في طولة الحوار والنظام السياسي الجديد، من المهم أيضاً أن ندرك مخاطر استثناء الموقعين على المبادرة الخليجية، فبعد أشهر من التغييرات داخل أجهزة الحكومة والجيش التي لم تستهدف فقط عائلة صالح بل استهدفت أيضاً مجموعة واسعة من المعاطفين مع صالح، فالكثير من القيادات في المؤتمر الشعبي العام يعيشون حالة من القلق.

إن انتفاضة ٢٠١١م الشعبية وفرت السلطة القوية من أجل التغيير، لاسيما على مستوى القيادات الكبيرة، قرارات هادي بإزالة أعضاء عائلة صالح وانصارهم المقربين من المنصب العليا في الجيش والقطاع العام كانت في إطار حقوقه الدستورية وسلطاته، كانت هذه القرارات ضرورية أيضاً لدعم سلطته ولإبراز النهج السياسي الجديد.. يمكن القول على الأقل إن التغييرات في المستويات الأدنى في القطاع العام والأجهزة الأمنية والجيش تأتي بنتائج عكسية بسبب عدم وجود تسوية سياسية مستقرة وخطة

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة تدكي لهيب الصراع مع هذه المجموعة أيضاً، فقد عين هادي سلسلة من تغييرات أعمق، وحتى عند فوز حزب الإصلاح أو أي حزب آخر

لبناء الثقة حتى تنهيا الاجواء السياسية لإجراء حوار فعال، وما يقرب من نصف تلك المعايير تستهدف الجنوب، اللجنة الفنية تقوم بعملها لكنها تحتاج الى دعم الرئيس والحكومة والأحزاب السياسية لخلق بيئة داعمة للحوار، لكن هذا لم يحدث حتى الآن.. ولم يتم التنفيذ الفعلي لأي معيار من معايير بناء الثقة، بعض من هذه المعايير معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً، مثل حل النزاعات على الأراضي أو معالجة قضايا الفصل التعسفي من القطاع العام في أعقاب الحرب الأهلية عام ١٩٩٤م بين الشمال والجنوب، مع ذلك لم تبدأ الحكومة الحالية حتى الآن في تشكيل اللجان المتعلقة بمعالجة هذه

القضايا، كما انها لم تستفد من قطف التمار القريبة، مثل الشروع في إعادة فتح أبرز الصحف المستقلة في الجنوب صحيفة «الأيام» التي تم إغلاقها عام ٢٠٠٩م في أعقاب هجوم على مكاتبها من قبل الحكومة المركزية للاشتباه في دعورها للانفصاليين.

الدفاع أعضاء الإصلاح عن هذه التغييرات بأنها ضرورية لتحقيق أهداف الثورة ولضمان أن يقوم وزرأهم بعملهم على نحو فعال وتصحيح التحيز الساحق الذي كان لصلصلة من هم تابعون للمؤتمر الشعبي العام داخل الخدمة المدنية والقطاعات الأمنية.. هذه الأسباب المذكورة فيها بعض الواقعية، لكن ادعاء الإصلاح بتمثيل الثورة هو موضع خلاف مريب عبر الشباب المستقلين والحوثيين والحراك وحتى مع بعض شركائه في أحزاب اللقاء المشترك.

وفي هذا الوقت من الشك السياسي العميق، فإن التغييرات التي تقودها الحزبية داخل الخدمة المدنية والأجهزة الأمنية تعتبر جزءاً من المشكلة وليست الحل، ليس فقط أن هذه التغييرات في كثير من الأحيان تعو أنهاك لقوانين الخدمة المدنية النافذة، بل انها تتجوق حقا من الخوف يشجع أطرافاً مثل أنصار صالح والحوثيين والحراك على وضع خطط طوارئ للدفاع عن انفسهم في حال فشلت المفاوضات السياسية.

وهذه المجموعة لا تمثل سوى جزء صغير من الحراك أما البقية الغالبة فهم مرتبطون بحفاظة آبين حيث يحظى هادي ببعض التأثير فيها، مع ذلك ليس من الواضح أن مشاركتهم لوحدما ستكون كافية.

إن تنفيذ معايير بناء الثقة قد تفتح المجال السياسي للحفاظ على مشاركة أوسع من الأطراف المنضوية في الحراك الجنوبي، وفي حين إن القضية الجنوبية هي الأكثر إلحاحاً، فإن هناك حاجة أيضاً لجهود بناء الثقة تدعم الالتزام بالضعيف للحوثيين بالمشاركة في الحوار الوطني، مع ذلك يبدو أن هناك أطرافاً من الحكومة